Distr.: General 4 May 2023 Arabic

Original: English



مجلس الأمن السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة البند 5 من جدول الأعمال

الأعمال الإسـرائيلية غير القانونية في القدس الشـرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسِائل متطابقة مؤرخة 2 أيار/مايو 2023 موجهة إلى الأمين العام والى رئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

استُهلّ شهر أيار /مايو للأسف بالمزيد من القمع والظلم ضد الشعب الفلسطيني، والمجتمع الدولي يظلُّ عاجزا مع ذلك عن الفعل، وبُخفق في اتخاذ إجراء لمساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ويقتصر على مجرد الدعوة بلطف إلى ضبط النفس والى الهدوء، أي القبول باستمرار هذا الاحتلال الاستعماري غير المشروع وبهذا الفصل العنصري، مع إحداث أقل قدر ممكن من الضوضاء.

وازاء هذه الخلفية، لا يزال المدنيون الفلسطينيون، بمن فيهم الأطفال، يُقتلون على أيدى قوات الاحتلال الإسرائيلية وبتعرضون إلى اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين الذين يواصلون عنفهم وارهابهم بلا رادع في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فيما لا يزال المدنيون الفلسطينيون يواجهون بشكل تعسفي، وبالآلاف، الاعتقال والاحتجاز والسجن، وبعانون من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وإهانات لا توصف.

ففي هذا اليوم، 2 أيار /مايو، توفي رجل فلسطيني، هو خضر عدنان، البالغ من العمر 44 عاما، داخل إحدى زنزانات السجون الإسرائيلية بعد 86 يوما من الإضراب عن الطعام احتجاجا على احتجازه دون أن تُوجَّه أي تهمة. وتتحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن وفاته بسبب إهمالها الطبي المتعمد وانتهاكاتها لحقوق الإنسان. وتأتي وفاته في الأسر على الرغم من المناشدات المتكررة لإطلاق سراحه، وبعد أن أصرّت إسرائيل على إبقائه بالزنزانة رغم خطورة حالته الصحية التي تدهورت بشكل سريع.

السيد عدنان، الذي ترك وراءه تسعة أطفال وزوجته وعائلته، أخضعته إسرائيل للاحتجاز مرارا وتكرارا - 12 مرة في حياته - دون أن توجه له تهمة، ليقوم بعدة إضرابات عن الطعام احتجاجا على سجنه





التعسفي وعلى ما تتعرض له حقوق الإنسان الواجبة له من انتهاكات جسيمة من قبل هذا المحتل الغاشم وغير القانوني. فنمط السلوك هذا والسياسات المتعمدة هذه يشكلان أيضا جرائم حرب وانتهاكات خطيرة وفق تعريفات المادة 147 من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، التي تشمل في جملة أمور القتل العمد أو التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو بالصحة، والنفي أو النقل غير المشروع لشخص محمي أو حرمانه عمدا من حقه في المحاكمة العادلة والنظامية.

لقد أدى أسرُ السيد عدنان وظروف وفاته بعد الإضراب عن الطعام إلى زيادة حدة التوترات بشكل خطير. لذلك، نحن ندعو مرة أخرى إلى إيلاء اهتمام عاجل لمحنة جميع السجناء الفلسطينيين المسجونين بصورة غير قانونية داخل السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، وندعو مرة أخرى المجتمع الدولي، ولا سيما الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، إلى الاضطلاع بمسؤولياتها عن ضمان احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لالتزاماتها القانونية بدون استثناء. ونكرّر دعواتنا الدائمة للإفراج عن جميع الأسرى الفلسطينيين لدى الاحتلال الإسرائيلي.

كما أفضى استمرار أزمة الحماية في فلسطين المحتلة إلى زيادة ضعف الأطفال؛ حيث قُتل في الآونة الأخير طفلان آخران على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية. ففي 28 نيسان/أبريل، وفي بلدة تقوع الواقعة بالقرب من بيت لحم، عمدت هذه القوات إلى إطلاق النار بالذخيرة الحية على مصطفى عامر علي صباح، البالغ من العمر 15 عاما. وأصابت شظايا الرصاص قلب مصطفى ورئتيه وكبده وحلقه، بعد أن اخترقت صدره وخرجت من ظهره، وهو الأمر الذي يكشف عن استخدام إسرائيل مثل هذه الأسلحة الفتاكة ضد الأطفال. وفي 1 أيار/مايو، أصيب جبريل محمد سعيد كمال، البالغ من العمر 17 عاما، في رأسه بالذخيرة الحية داخل مخيم عقبة جبر للاجئين بالقرب من مدينة أريحا، الذي لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلية تداهمه وتغلقه بشكل متكرر.

ومنذ بداية 2023، وخلال أربعة أشهر فقط، قتل الجنود الإسرائيليون 20 طفلا فلسطينيا. وبذلك، يتضح أنّ إسرائيل مستمرة في نمط الإساءة الفاضحة للأطفال، الأمر الذي يستدعي إمكانية إدراجها من قبل الأمين العام ضمن زمرة من ينتهكون حقوق الأطفال بصورة منهجية. إذْ من شأن هذه الخطوة أن تشكل تدبيرا هاما للردع والمساءلة، اللازمين كليهما لحماية الأطفال وحماية السكان المدنيين ككل.

إننا ندعو إلى النظر بجدية في اتخاذ هذا التدبير، وإلى بذل كل ما يلزم من الجهود لضمان حماية الأطفال الفلسطينيين تحت ظلّ هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني. فالاستمرار في العجز عن محاسبة إسرائيل ليس من شأنه إلا التشجيع على المزيد من الجرائم، وهو الواقع الذي نشهده يوميا للأسف. وكما أشار المدير العام للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، السيد عايد أبو قطيش، فإنّ "الإفلات المنهجي من العقاب يخلق سياقا مفرطا في التساهل، بحيث لا تعرف القوات الإسرائيلية أية حدود، وتعمد بشكل روتيني إلى فتح نيران أسلحتها على الأطفال الفلسطينيين لتقتلهم ... باختصار، هذه جرائم حرب ليس لها عواقب". إنّ أوان العمل قد حان منذ زمن بعيد.

ولا تزال أزمة الحماية تستفحل مع استمرار عمليات الاستيلاء على المنازل والممتلكات وهدمها، حيث تواصل إسرائيل، منذ أكثر من 75 عاما، في شن حملتها على الشعب الفلسطيني لتجريده من ممتلكاته وتهجيره. ففي كل يوم تقريبا يتعرض منزل فلسطيني للهدم أو يتلقى أمرا بالهدم، ليواجه آلاف الفلسطينيين

23-08497 2/4

خطر فقدان منازلهم وأراضيهم في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية، ويشمل ذلك حوالي 70 من المنازل التي تعمل إسرائيل على التخطيط للاستيلاء عليها وتسليمها للمستوطنين في الخليل. أما سكان قرية البدو بخان الأحمر، في وسط الضفة الغربية، فهم أيضا من بين الذين لا يزالون يواجهون هذه التهديدات.

وبالأمس، 1 أيار /مايو، وفي إشارة إلى خان الأحمر على وجه التحديد، قال الوزير الإسارائيلي بتسائيل ساموتريتش: "إنّها المنطقة التي ساتحدد، لا سامح الله، إمكانية وجود وحدة أرض تربط بيت لحم بنابلس ورام الله ... وهذا هو السابب في أننا نساتثمر في هذه المنطقة الآن وبالتالي سايتم إخلاء خان الأحمر ". وكما هو الحال منذ وصول هذه الحكومة الإسرائيلية الحالية إلى السلطة، لا يعمد هذا الوزير مرة أخرى وبشكل صريح إلى رفض حل الدولتين فحسب، بل يعلن صراحة عن النية المبيّّتة في التطهير العرقي لخان الأحمر وفي مواصلة خرق القانون الدولي، بما في ذلك عن طريق الاستيلاء القسري على الأراضي المحتلة بشكل غير قانوني، وهو ما يعني الضمّ.

وهذا ما لا يمكن إنكاره أو تجاهله من قبل الذين يواصلون محاولة تبرير سلوك إسرائيل غير القانوني وحمايتها من العواقب، بما في ذلك من خلال شن الهجمات على من يَصْدَعون بحقيقة هذا الواقع البغيض.

ونحن، في هذا الصدد، ندين الهجمات التي تستهدف المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، فرانشيسكا ألبانيز، التي تتعرض لحملة تشويه خبيثة، لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم والنطاق والتنسيق. فالسيدة ألبانيز، على غرار المقررين الخاصين الذين سبقوها، تُستهدف من قبل الحكومة الإسرائيلية ومؤيديها بالتشويه بالادعاءات الكاذبة، ومنها الادعاءات القائمة خطأً على التعريف العملي لمعاداة السامية، الذي وضعه التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود، وذلك لمجرد أنها قد وجهت الانتباه إلى انتهاكات إسرائيل ودعت إلى وقف هذه الجرائم وإلى المساءلة وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

إنّنا ندعو المجتمع الدولي إلى رفض الأكاذيب والاعتداءات التي تستهدف السيدة ألبانيز بسبب قيامها بواجباتها بأمانة ومسؤولية، وإلى المطالبة بوقف التدخل في ولايتها، والإصرار على استقلال جميع المقررين الخاصين بوصفهم أصواتا حيوية تدافع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك للشعب الفلسطيني، وعلى منحهم القدرة على القيام بعملهم من دون خوف أو تعرض لاتهامات مضادة.

ونحن نكرر دعواتنا إلى مجلس الأمن وإلى جميع الدول والمنظمات من أجل العمل بما يكفي من المسؤولية للتعجيل بوضع حد لهذا الظلم التاريخي ضد الشعب الفلسطيني. فبعد 75 عاما من بداية النكبة و 56 عاما من الاحتلال الاستعماري، وفي ظل ما نواجهه من واقع الفصل العنصري الذي لا يمكن إنكاره، ليس من المعقول أن نستمر في تأخير إجراءات المساءلة التي نعلم جميعا أنها يمكن أن تغير جذريا مسار هذا الظلم وتساعد الشعب الفلسطيني على إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير والحربة.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على رسائلنا الــــ 786 المتعلقة بالظلم التاريخي المستمر ضد الشعب الفلسطيني والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000

3/4 23-08497

(A/ES-10/934-S/2023/279) إلى 17 نيسان/أبريل 2023 (A/55/432-S/2000/921) سـجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/ سـبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب أن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور الوزير المراقب الدائم

23-08497 4/4